تمظهرات الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية من خلال النصوص التنظيمية

تحليل مضمون القانون الأساسي والنظام الداخلي (FLN ، MSP،RCD)

د.زهراء زرقين
جامعة باتنة1. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجزائر)

ملخص:

إن الأهمية العلمية والعملية لهذا المقال تكمن في مقاربته للظاهرة الديمقراطية للأحزاب السياسية الجزائرية من خلال النصوص التنظيمية (قانون أساسي، نظام داخلي)، حيث نحاول البحث عن الأسباب العميقة لأزمة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية الثلاثة (RCD،MSP، FLN) كعينة للدراسة التحليلية، مستعملين منهج تحليل المضمون لتكل النصوص، والتي ستساعد في الوقوف عند طبيعة الأحزاب السياسية وحقيقة واقع تجانس أو تناقض ممارستها على مستوي النصوص وتطبيقاتها، وذلك بالكشف عن مدى تأثرها بالمحيط الاجتماعي الخارجي والداخلي.

الكلمات المفتاحية: ممارسة ديمقراطية. أحزاب سياسية. تحليل مضمون. نصوص تنظيمية.

Résumé:

L'importance scientifique et pratique de cet article, réside dans son approche du phénomène démocratique des partis politiques algériens à travers les textes réglementaires (loi fondamentale, système interne), où nous essayons de rechercher les causes profondes de la crise de la pratique démocratique, au sein des trois partis politiques algériens (RCD, MSP, FLN) comme échantillon de l'étude analytique , en utilisant la méthode d'analyse de contenu des textes, pour comprendre la nature des partis politiques et la vérité sur, la réalité de l'homogénéité ou la contradiction de sa pratique, au niveau des textes et de ses applications ; ceci, en décelant jusqu'à quel point, ils sont influencer par l'environnement social extérieur et intérieur.

Mots-clés: exercice de la démocratie. Les partis politiques. L'analyse du contenu. Textes réglementaires.

مقدمة/إشكالية:

إن الحديث عن تجربة الديمقراطية والأحزاب السياسية في الجزائر، تستوجب معالجة لا تتوقف عند المعاينة المرحلية المستعجلة، بل تستلزم تحديد أبعاد ومستويات معرفية ومنهجية دقيقة كفيلة بتوسيع دائرة المعالجة المركزة؛ أي تستوجب حضور التاريخ الوطني وتوظيفه، باستثمار رصيد التجربة الرمزية للحركة الوطنية في إعادة إنتاج الشرعية التاريخية، كمتغير مهم في فهم التجربة الديمقراطية الحالية، والذي كان له بالغ الأثر وعميق التأثير في رسم معالم الديمقراطية للأحزاب السياسية الجزائرية، فقد اختلفت الآراء حول ظاهرة الأحزاب في الجزائر، فمنها القائل بأنها وليدة الأزمات التي عاشتها الجزائر عشية الاستقلال (1962)، ومنها من يرى أنها ثمرة التحولات السياسية التي عرفتها الساحة السياسية والاجتماعية بعد أحداث أكتوبر 1988، وهذا هو الغالب، وبين هذا وذاك، يؤكد الواقع والتاريخ أن هذه التجربة متجذرة في تاريخ الجزائر المستعمرة، والتي شكلت الحركة الوطنية الجزائرية خلال مراحل نضالها نواتها الأولى من أجل الحصول على الاستقلال الوطني، فالجزائر كغيرها من الدول المستعمرة، عرفت تطورات سياسية خاصة في تاريخها، قادتها إلى تجربة ذاتية مستقلة عن الكيان الاستعماري، سعت إلى كسب حقوق سياسية ومدنية بحثتا عن الاستقلال والحرية.

إن عملية الاقتراب من موضوع الديمقراطية والأحزاب السياسية في الجزائر (والوطن العربي عموما) شائك وعميق بمكان، فتسليط الضوء على المؤسسة الحزبية يفتح أبواب النقاش حول منظوماتها التكوينية الداخلية؛ من منظومة فكرية، ومنظومة تنظيمية وأخرى علائقية، ودراسة مدى التجانس فيما بينها، إضافة إلى وجوب استحضار الوثائق الرسمية للحزب من قوانين أساسية وبرامج داخلية تكفل للعضو إمكانية التعاطي مع الشأن الحزبي على مستوياتها المجردة. فكيف تبين قراءة النصوص الأساسية والقوانين الداخلية للأحزاب السياسية الممارسة الديمقراطية الداخلية للأحزاب؟. إن اعتماد النصوص وقراءتها وفحصها لا يكفي وحده لرصد مستويات الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب؛ لأن النص يتعمق فهمه في علاقته بالمحيط الذي يطبق ويمارس فيه، فقد يحدث في أحيان كثيرة، أن تكون على هامش النصوص ممارسات مكملة، ومدققة لهذه الأخيرة، أو قد يحدث العكس وتأتي مناقضة لها، لكنه خطوة ضرورية ومهمة.

إن الأهمية العلمية والعملية للدراسة الراهنة تكمن في مقاربتها للظاهرة الديمقراطية للأحزاب السياسية الجزائرية من خلال النصوص التنظيمية (قانون أساسي، نظام داخلي) من خلال تحليل مضامينها، كمرحلة أولى، ثم الدراسة الميدانية التطبيقية على عينة من مناضلي الأحزاب السياسية الجزائرية في المرحلة الثانية (كمرحلة ثانية)، لنضع تصور واضح حول مستويات الممارسة النظرية والتطبيقية، والتي ستساعد في الوقوف عند طبيعة الأحزاب السياسية وحقيقة واقع تجانس أو تناقض ممارستها على مستوي النصوص وتطبيقاتها، وذلك بالكشف عن مدى تأثرها بالمحيط الاجتماعي الخارجي والداخلي، كما ستساعد البحث في مستقبل التجربة الحزبية السياسية الجزائرية وعلاقتها بالواقع السياسي، الاجتماعي والأنثروبولوجي للمجتمع.

1.تحديد مفاهيم الدراسة: نظريا تعد عملية تحديد تعاريف للمفاهيم السوسيولوجية ضرورية كمرحلة في العمل الأكاديمي البحثي، لأن هذه المفاهيم بحاجة إلى "إفراغ إيديولوجي"، خاصة التي يتقاسمها معجم العلوم الاجتماعية والسياسية، وعليه ستحاول الباحثة تسليط الضوء في هذا العنصر على المفاهيم الأساسية أو الكلمات المفتاحية التي سنتطرق إليها في البحث.

1.1. مفهوم أزمة الممارسة: تستعمل كثير من العلوم والتخصصات والفلسفات والتعبيرات الإيديولوجية مفهوم **الأزمة**، وانتشر هذا المفهوم في القرن العشرين، في جميع نواحي الحياة وتفاصيلها، وأصبح يشير إلى مرحلة القرار؛ " إنها المرحلة التي يظهر فيها في نفس الوقت الاضطراب والشكوك، إنها المرحلة الحاسمة في تطور مسعى غير أكيد (Incertain) يسمح بتشخيص الوضعية الجديدة " (Edgar Morin, 1984 : 141).

ويعرف قاموس "رندوم" الأزمة بأنها: " ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير" (راندوم هاوس، 2012: net). ويمكن أن يعني مفهوم الأزمة " في دلالتها الأكثر عمومية، إلى مجموعة من العوائق والمشكلات والعراقيل والتوغلات التي يعاني منها قطاع أو مجال أو شيء ما، والتي تشل حركته العادية، وتخلخل أو تعوق إيقاع سيره الطبيعي أو تجعله محدودة المردودية والكفاية، غير مستجيب بشكل فعال لمجل الأهداف والغايات التي من المفترض أن يسير باتجاه تحقيقها" (مصطفى محسن، 1999: 20)، وفي العلوم السياسية تستعمل للتعبير عن " أزمة حكومية، استقالة حكومة، أزمة نظام حكم وتهديد المؤسسات القائمة [...]، وفي الاقتصاد تشير إلى تغيير شديد للتوازن [...]، ويتجه "جون فيري" إلى اعتبار مفهوم الأزمة تدل على حالة نزاع ذو شدة قوية؛ إعادة النظر في القيم، إعادة النظر في العلاقات بين الأجيال والمكونات الاجتماعية" (Madeleine Grawitz, 1993: 92).

أما مفهوم **الممارسة لغتا؛** عَمَلٌ مُمَارَسٌ، مُمَرَّنٌ عَلَيْه، مُدَرَّبٌ وممارسة: هي طريقة للعمل أو طريقة يجب أن يتم بها العمل. والممارسات يمكن أن تشمل الأنشطة، والعمليات، والوظائف، والمواصفات القياسية، والإرشادات" (إبراهيم مصطفى وآخرون، 1989: 324). وتعني الممارسة **اصطلاحًا**: نوع من الخبرة المنظمة نسبيا، وتشير إلى تكرار حدوث نفس الاستجابات الظاهرة أو ما يشبهها في مواقف بيئية منظمة نسبيًا (هنا البيئة الداخلية للأحزاب)" (جمال شحاته حبيب، 2009: 27)، والممارسة في معجم " Larousse " الفرنسي: هي طريقة تحقيق شيء ما وأدائه، (ضدها : النظرية والمبدأ). نقول يتميز بحس تطبيقي في البيداغوجيا، أي له تجربة في هذا المجال. هناك فرق كبير بين النظري والتطبيقي، فالممارسة تنمي القدرة على القيام بردة فعل في نفس السياق" (Larousse , 2009 :1478).

إجرائيا؛ بالنسبة للبحث، يشير مفهوم "أزمة الممارسة" إلى وضعية التناقض في التصورات النظرية للديمقراطية (قانون أساسي، نظام داخلي) للحزب السياسي من جهة من خلال منظومتها القانونية.

2.1. مفهوم الممارسة الديمقراطية:

الديمقراطية لغويا؛ فتعني: " إحدى صور الحكم، تكون السيادة فيها للشعب، حكم الشعب نفسه بنفسه، وقوامها احترام حرية المواطنين، والمساواة فيما بينهم " (المنجد في اللغة العربية المعاصرة، 2000: 483)، أو كما وصفها "هيرودوت": حكم الكثرة التي تكون بيدها سلطان الحكم والإدارة، التي تهدف إلى إقامة نظام سياسي تسوده المساواة بين أفراد المجتمع، مع تقرير مسؤوليات الحاكم ومعاونيه أمام جمهور المواطنين، بوصفهم أصحاب الحق الذي لا يجوز المساس به في مساءلة أو متابعة حكامهم " (مصطفى الخشاب، 1958: 192).

أما اصطلاحا؛ عرفت الديمقراطية على أنها: " نظام سياسي يحدد العلاقات في مجتمع سيد ومستقل، تستند فيه سلطة الحكام إلى سلطة المحكومين، فالأولى مستمدة من الثانية وليس العكس " (فريديريك معتوق، 1982: 45)، وعليه " كان المجتمع الديمقراطي يقوم على نظام مسؤوليات متبادلة بين الحكام والمحكومين من جهة، وبين المحكومين أنفسهم من جهة أخرى " (توم بوتومور، 1972: 117)، وعرفت في الاصطلاح الغربي وفقا لمفهوم الثورة الفرنسية على أنها: " حق الشعب المطلق في أن يشرع في جميع الأمور العامة، بأغلبية أصوات نوابه، بحيث يكون لإرادة الشعب حرية غير مقيدة بأية قيود خارجية، فهي سيدة نفسها، ولا تسأل أمام سلطة سوى سلطته " (محمود الخالدي، 1989: 18)، وعرفت

الديمقراطية أيضا على أنها: " فهم للحكم يقوم على الانتخابات الحرة، والمؤسسات وعلى تداول السلطة بين الأحزاب في النظام تعددي، يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية، وحرية الاختيار لكل الناخبين " (مصطفى بخوش، 2003: 600)، ويذهب العالم "لوويل" إلى أن "الديمقراطية الحقة هي التي تأخذ بالرأي الغالب، وهنا يظهر نوع آخر من الأغلبية هي الأغلبية المؤثرة (Effective majorité) " (أحمد بدر، 1998: 287).

إجرائيا؛ يشير مفهوم الممارسة الديمقراطية كثقافة وآلية حزبية، إلى طريقة تطبيق التعددية التنظيمية، واحترام القوانين، والتداول السلمي على السلطة، والمساواة السياسية، والشفافية في صنع واتخاذ القرارات، واحترام مبدأ الأغلبية، والمشاركة، والحوار والتفاعل، والتواصل مع المجتمع...، من خلال المستويات المختلفة (إيديولوجية- فكرية، تنظيمية، علائقية) داخل الأحزاب السياسية موضوع البحث.

3.1. مفهوم الأحزاب السياسية:

لغويا، عند ابن منظور: الحِزْبُ؛ جماعة الناس، والجمع: أحزاب، والأحزاب: جنود الكفار..، تألَّبوا وتظاهروا على حزب النبي صلى الله عليه وسلم، وحزْبُ الرجل: أَصْحابُه وجُنْدُه الذين على رأْيه، والجَمْعُ كالجمع...، وكل قوم تَشاكَلَتْ قُلُوبهُم وأَعْمالُهم فهم أَحْزابٌ، وإِن لم يَلقَ بعضُهم بَعْضًا؛ بمنزلة عادٍ وَثَمُودَ وفِرعَوْنَ أُولئك الأَحزابُ ' (ابن منظور، 2010: 308)، وحسب القاموس الفرنسي "Le Robert" يعود أصل كلمة "حزب" إلى المصطلحات العسكرية، وأصبحت تعني في بداية القرن العشرين "مجموعة أشخاص تدافع عن نفس الرأي" (André Akoun et autres, 1999: 78).

اصطلاحا، يصف "صامويل إيدر سفالد" الحزب على أنه " جماعات اجتماعية تعمل في نشاط منسق، يأخذ شكل جهاز اجتماعي، يلعب فيه الأفراد أدوارا في نطاق وحدة اجتماعية، تسعى إلى تحقيق أهداف محددة " (يوسف أحمد كشاكش، 1997: 54)، بينما في تعريف "هانس كلسن": " الأحزاب تكوينات تجمع أشخاصا لهم نفس الرأي، تضمن لهم التأثير الحقيقي على إدارة الشؤون العامة " (رفعت السعيد، 2003: 85)، وفي نفس هذا السياق يذهب "فوزي أبو ذياب" إلى تعريف الحزب على أنه: " وحدة معقدة، فهو منظمة اجتماعية لها جهاز إداري، وهيئة موظفين دائمين، كما لها أنصار عديدين ينتمون إلى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة، وهذا التباين بين أفراد الشعب هو الذي يدفعهم إلى الانتماء إلى الأحزاب، لأن الحزب هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه " (رفعت السعيد، 2003: 86). من أشهر التعاريف التي أعطيت للأحزاب السياسية تعريف "جوزيف بالومبرا" و"ماريون وينار" على أنها تمتاز بأربعة خصائص أساسية: وجود بتنظيم دائم وكامل، إرادة ممارسة مباشرة للسلطة، إرادة البحث عن مساندة شعبية " (Jean Charlot,1971 :63)، ولعل التعريف الأكثر استعمالا هو أن " الحزب السياسي عبارة عن جمعية منظمة بشكل دائم، متواجد على كامل إقليم الدولة بهدف للوصول إلى السلطة وممارستها على المستوى الوطني " (André Akoun et autres, 1999 :102)، ويرى "موريس ديفرجيه" أن نظام الأحزاب هو نتيجة عوامل عديدة ومعقدة؛ منها العام، ومنها ما هو خاص بكل بلد، ويمكن حصر العوامل العامة في ثلاثة أساسية؛ عوامل اجتماعية واقتصادية تتعلق بشكل أساسي بتأثير البناء الطبقي الاجتماعي على الأحزاب السياسية، وللعوامل العقائدية تأثير كبير، فالعقائد السياسية تتعلق بالوضع الطبقي، وعوامل تقنية متعلقة بالإنتخاب، أما فيما يتعلق بالعوامل الخاصة بكل بلد فيمكن الإشارة إلى التقاليد والتاريخ، والمعتقدات الدينية، والتركيب الإثني، والتنافس القومي " (Jean Charlot, 1971 :72).

إجرائيا؛ يعتبر الحزب السياسي منظومة، لها جانبين؛ نظري تصوري، وآخر ممارساتي ميداني، يضم مجموعة من الأفراد، يتبنون نفس الرؤية السياسية؛ الفكرية-الايديولوجية، التنظيمية والعلائقية، له قوانين تضبط السلوكات الفردية والجماعية، وطريقة عمل محددة، ونظام للواجبات والحقوق، وتنظيم ممارسة العلاقات بين الأفراد داخل وخارج الحزب (القانون الأساسي والنظام الداخلي).

في بحثنا هذا اخترنا ثلاثة أحزاب سياسية جزائرية لمقاربة أزمة الممارسة الديقراطية داخلها، من خلال الأبعاد المحددة (الفكرية-الايديولوجية، التنظيمية والعلائقية)، وهي: حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، حركة مجتمع السلم (HAMS)، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD).

2.منهج الدراسة؛ تحليل المضمون: يعرف "زيدان عبد الباقي" تحليل المحتوي على أنه " أداة من أدوات البحث في مجال الدراسات المسحية، فإنه لم يعد يقتصر على استقصاء الظواهر ورصد معدلات التكرارات، وإنما يتعدي هذا الوصف الكمي إلى التحليل الكيفي، الذي يبرز ما في النصوص من قيم واتجاهات أو مواطن اهتمام " (زيدان عبد الباقي، 1981: 178)، كما تعرفه دائرة المعارف نقلا عن "رشدي أحمد طعيمة" على أنه " أحد المناهج المستخدمة في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة، وذلك باختيار عينة من المادة موضع التحليل، وتقسيمها وتحليلها كميا وكيفيا، على أساس خطة منهجية منظمة " (رشدي أحمد طعيمة، 2008: 11)، وعليه يمكن التأكد من زاوية أخرى بأن تحليل المحتوى منهجا، طالما أنه يختلف عن الأدوات الأخرى.

حينما تم الشروع في الدراسة الراهنة، واتضحت خطواتها المنهجية، تبين للباحثة أن استخدام تحليل المضمون تمليه طبيعة الموضوع، فهو يساعد في وصف الظواهر والوضعيات التي تبدو في مواد الاتصال، ولما كانت البرامج السياسية عبارة عن مادة اتصالية موجهة من قبل الأحزاب السياسية للأحزاب الأخرى وإلى المجتمع، بات بالإمكان توظيف تحليل المضمون كمنهج للدراسة الميدانية، فبالرغم من أن الدراسات السياسية لا ستخدمه بالمنحي الذي تعرفه البحوث التربوية وعلوم الاتصال، لكونها تمتاز في عمومها بالشمولية أو كما يعبر عنها بأنها ذات توجه ماكرو-سياسي، إلا أنه في سياق تطور الدراسات في علم الاجتماع السياسي وعلوم الاتصال، باتت استعمالاته تبرز في العديد من الموضوعات؛ كدراسة السلوك الانتخابي، وتحديد المواقف اتجاه البرامج السياسية، وكذا عمليات سبر الآراء..، للوقوف على مدى تتبع الأفراد للظاهرة السياسية عموما، وللمادة الاتصالية للأحزاب والنقابات (البرامج، البيانات، للصحف...) " (زيدان عبد الباقي، 1981: 95).

مما سبق، فإن الدراسة الراهنة سعت إلى استخدام منهج تحليل المحتوى في الدراسة من الزاوية البحثية التالية:
1. تحليل المفاهيم، 2. تحليل الاطراد المرجعية، 3.تحليل المحتوى الدلالي، من خلال وحدة الكلمة ووحدة الجملة.

3.عينة واستمارة تحليل المضمون: اخترنا **القانون الأساسي والنظام داخلي** للأحزاب الثلاثة عينة البحث الميداني (حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) لتحليلها باستعمال منهج تحليل المضمون، والتي حصلنا عليها من خلال الصفحة الرسمية للمواقع الالكترونية لتلك الأحزاب، حيث تم سحبها وبداية العمل عليها، وذلك من خلال تصميم استمارة لتحليل مضمون محتويات تلك النصوص، ومحاولة اكتشاف **التناقضات** داخلها، مستعملين مجموعة **الأبعاد** الثلاثة (**البناء الفكري-الإيديولوجي، العمليات التنظيمية، التطبيقات العلائقية**) للمفاهيم **كفئات، ومؤشراتها كوحدات؛** ففئة (بعد1) **البناء الفكري-الإيديولوجي** وحداته (مؤشراته): المبادئ، الثوابت، الأفكار..، **وفئة (بعد2) التنظيمي** وحداته (مؤشراته): احترام القانون، اتخاذ القرارات، المشاركة، التداول على المناصب..، أما فئة (بعد3) **للعلائقي** وحداته (مؤشراته): التجنيد، تفاعل داخلي، تفاعل خارجي..، ثم قمنا بتفريغ تلك الوحدات في استمارة تحليل المضمون، بعدها شرعنا في حساب التكرارات حسب الظهور في الوثائق عينة البحث،

والجداول التالية تبين تفاصيل عينة البحث (القانون الأساسي والنظام الداخلي للأحزاب)، وكذا استمارة تحليل المضـــمون المستعملة في التفريغ:

جدول 01 يوضح فهرس القانون الأساسي لعينة البحث

عناصر التحليل الشكلية	الحزب السياسي		
	جبهة التحرير الوطني	حركة مجتمع السلم	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
عدد الأبواب	/	04	02
عدد الفصول	10	/	11
العدد الإجمالي للمواد	80	54	54
عدد الصفحات	12	08	14

جدول 02 يوضح فهرس النظام الداخلي لعينة البحث

عناصر التحليل الشكلية	الحزب السياسي		
	جبهة التحرير الوطني	حركة مجتمع السلم	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
عدد الأبواب	06	04	/
عدد الفصول الإجمالي	12	/	11
عدد المواد الإجمالي	159	130	95
عدد الصفحات	19	18	24

جدول 03 يبين استمارة تحليل المضمون

المفاهيم	الفئات (الأبعاد)	الوحدات (المؤشرات)	التكرارات	
			الكلمة	الجملة
الديمقراطية/ الأحزاب السياسية	الفكري-الإيديولوجي	المبادئ، الثوابت، الأفكار		
	التنظيمي	احترام القانون، اتخاذ القرارات، المشاركة، التداول على المناصب		
	العلائقي	التجنيد، تفاعل داخلي، تفاعل خارجي		

4. التحليل الضمني للقانون الأساسي والنظام الداخلي للأحزاب عينة البحث من خلال فئات التحليل (الأبعاد): نحـــاول في هذا العنصر تحليل القانون الأساسي والنظام الداخلي للأحزاب عينة البحث في شقه الضمني، ثم نقارن بعد ذلك بـــين العناصر المستنتجة من التحليل.

1.4.التحليلات المتعلقة بفئة البناء "الفكري-الإيديولوجي":

FLN: يتراءى لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني يقر على مستوى النصوص بأن حزبه ديمقراطي، وقد جـــاء اللفـــظ صراحة معلنا في المادة الأولى الاستفتاحية للقانون الأساسي، ليأتي التفصيل في عناصر لاحقة ضمتها المادتـــان الثالثـــة والخامسة: حزب جبهة التحرير الوطني حزب ديمقراطي يتمسك بالمبادئ الديمقراطية. -النظـــام الجمهـــوري وحريـــة اختيار الشعب والعدالة الاجتماعية ويعزز الحزب الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، فهي عناصر مباشرة تقدم انطباعا إيجابيا على النص القانوني الذي يلتزم الديمقراطية، ويؤكد التمسك والتشبث بتلك المبادئ، من خـــلال ثبوتـــه الراســـخ رسوخ التاريخ الوطني الذي لا يتغير من الداخل ولا يمكن تغييره من الخارج؛ فالثبات على المبادئ مستمد من العلاقـــة الوطيدة بين الحزب والثورة من جهة، وبين الحزب والتاريخ الوطني من جهة أخـــرى، شـــعار الحـــزب هـــو شـــعار الديمقراطية، بل هو تعريفها الذي برزت على شكله في المجتمع اليوناني، وقد تكرر مفهوم الشعب في المادتين الأولـــى والثانية، حتى أنه يجعل من بين كل أهدافه التي يناضل لتحقيقها: الحرية والديمقراطيـــة والعدالـــة الاجتماعيـــة. يكـــون السؤال هنا مشروعا، ويعبر عن الإشكال الذي يطرحه البحث: هل إدعاء الديمقراطية والتمسك بها من خلال النصوص،

تنعكس في الممارسة الميدانية داخل الحزب وخارجه؟، ويمكن أن نجد بعض عناصر الإجابة من خلال دراسات "موريس دو فرجيه" ..

MSP: كون حركة مجتمع السلم حزبا إسلاميا، فقد سجلنا ملاحظتين أساسيتين منذ بداية القراءات الأولى لصياغة جميع نصوصه ومواثيقه؛ تتجسد الأولى في حضور مفاهيم أساسية مستمدة من القرآن والسنة إضافة إلى آيات قرآنية، واستحضار كلمة إسلام، بينما تتمثل الثانية في الصياغة اللغوية الجيدة، مما جعلها صحيحة على مستوى النحو والصرف، واتضحت هذه المسألة في النص الخاص بالديباجة؛ أين ذكرت فيه صراحة الجمل التالية: "-تحقيق الحرية والديمقراطية والتعددية، -تسعى الحركة لتكريس مبادئ الشورى والديمقراطية، -قانون الحركة يضع آليات ممارسة الشورى والديمقراطية، -ينطلق من الحوار والتداول وصولا إلى صناعة القرارات..."، لقد كانت افتتاحية توحي بالالتزام الديمقراطي من طرف النص القانوني للحركة، وهي تختلف كثيرا عما جاء في المستوى الفكري الخاص بالمرجعية والثوابت والمبادئ والأهداف، فقد جاء في موادها العبارات التالية: شعارها العدل، تستمد مرجعيتها من الإسلام مصدر إلهام وتجديد وتفاعل الشعب عبر الاجتهاد الجماعي. بيان أول نوفمبر 1954، ما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم حضارية تسعد البشرية وتحقق استقرارها..، هي مرجعية إيديولوجية متعددة المنطلقات تنطلق من "الإسلام" كدين للإنسانية جمعاء، عنصر حي وباث للتفاعل بين مختلف العناصر البشرية، وتصل عند ثورة أول نوفمبر 1954، مستحضرة التاريخ الوطني، الذي لعبت فيه الثورة حجر زاوية نحو نشأة الجزائر الدولة الحديثة، لتعاود هذه المرجعية التحامها بالفكر الإنساني في قيمه الحضارية المحققة لسعادة البشرية، والتي تحقق استقرارها، وقد تراءى لنا أنه تعبير ضمني عن أفكار التنوير ومبادئ الديمقراطية.

جاءت عبارات أخرى فيما يتعلق بمواد الثوابت والمبادئ والأهداف والأوليات، كانت صريحة مباشرة حول الديمقراطية ومؤسساتها وآلياتها وممارساتها: للشعب حقه في اختيار حاكمه، تمارس التعددية السياسية في ظل التداول السلمي على السلطة، الحرية للجميع وتوفير الفرص للجميع، الدفاع عن حقوق الإنسان، إشراك الشعب في حل المشاكل والخروج من الأزمة، تحقيق الثقة بين الحاكم والمحكومين، ترقية التحالفات السياسية، المشاركة السياسية للوصول إلى المؤسسات الدستورية، المساهمة السلمية في صناعة القرار، الحوار كأسلوب حضاري للتفاهم وحل النزاعات...، وهي عبارات صريحة دالة على الممارسة الديمقراطية من تعددية إلى حكم الشعب وحقه في اختيار ممثليه، للوصول إلى خلق الثقة بين الحاكم والمحكومين، والتداول السلمي على السلطة، والمشاركة في صنع القرار، وانتهاج الحوار كأسلوب حضاري لحل النزاعات من الأطراف المتصارعة.

RCD: إن حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" يصنف كحزب علماني، أو كما يطلق على نفسه صفة "ديمقراطي"، وعلى الرغم من أن جل أعضائه ونشطائه من منطقة القبائل- حسب عدد المنخرطين، إلا أنه يؤكد على ضرورة الالتزام بمبادئ الممارسة الديمقراطية، وتبنيها مع مبادئها وأسسها وجعلها ضمن ثوابته، ومن بين أهدافه التي ينوي تحقيقها، وقد كانت أغلب العبارات التي ساقتها ضمن معانيها بشكل مباشر أو غير مباشر، شملت العناصر التالية: "التداول السلمي على السلطة، حق الشعب في اختيار حكامه، التعددية السياسية ومشاركة الشعب في صنع قراراته، العدالة الاجتماعية واحترام الحريات الفردية وحقوق الإنسان.."، على الرغم من غياب ملحوظ في التعبير عن المعارضة وعن حق الآخر المختلف إيديولوجيا في التواجد على الساحة السياسية.

2.4.التحليلات المتعلقة بفئة "العمليات التنظيمية":

FLN: بالنسبة لجبهة التحرير الوطني/ الهياكل المحركة للنشاط التنظيمي الحزبي هي: **المؤتمر الوطني**، فهو أعلى هيئة للحزب، يضطلع بـ: وضع البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحزب، إعداد القانون الأساسي للحزب، انتخاب اللجنة المركزية التي يتراوح عدد أعضائها بين 270-351 عضوا، تحديد التوجهات العامة للتعامل مع مؤسسات الدولة والمحيط السياسي والاجتماعي. ينعقد المؤتمر كل خمس سنوات في دورة عادية، ويمكن أن ينعقد في دورات استثنائية بطلب من: رئيس الحزب أو اللجنة المركزية أو (3/2) الأعضاء وبموضوع محدد، ويشارك المؤتمر: أعضاء اللجنة المركزية، المندوبون والمندوبات المنتخبون من القاعدة، أمناء المحافظات، نواب الحزب في الهيئة التشريعية بغرفتيها، وأعضاء الحكومة التابعون للحزب.

اللجنة المركزية: هي أعلى هيئة للحزب بين مؤتمرين، ومسئولة أمام المؤتمر، تجتمع مرتين في السنة، في دورتين عاديتين، ويمكن أن تنعقد بطلب من الأمين العام أو بطلب (3/2) من أعضائها، ولا يقصي في قانونه الأساسي والخاص بشروط العضوية أي مواطن جزائري، وهذا يحسب له في التحليل المتقصي عن مواطن الديمقراطية على مستوى النصوص، إضافة إلى أن كلمة الديمقراطية " ستتكرر بصورة متعددة في عبارة المواد.

جاءت الجمل مباشرة، دقيقة الصياغة، تحمل الكلمة معناها، وقد تشكلت لدينا في فصل الخلفية والأهداف العبارات التالية: الشعب يملك التاريخ خلف ثقافات متنوعة، العدالة الاجتماعية، احترام حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين، الممارسة الفعلية للديمقراطية والتعددية السياسية، احترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، كفالة العدالة الاجتماعية للمواطنين أمام القانون، إلغاء أي تمييز على أساس الاختلافات بين الجنسين واللغة والثقافة أو الدين أو العرق، خلق ديمقراطية على أساس احترام قيم المواطنة والعالمية والعلمية، تغيير الحكومة والوصول عن طريق التصويت الشعبي والسلطة، ورفض كل أشكال العنف للوصول إلى السلطة...، دعم سياسات الديمقراطية في العالم...، لقد غطت هذه العبارات عدة زوايا من قضية الديمقراطية وأسسها ومبادئها وممارستها، وما تختلف عنه في الحزبين الآخرين، إلا أنها وسعت دائرة الحديث عن الممارسة الديمقراطية في نطاق المغرب الكبير، ونطاق السياسات العالمية.

MSP: في جميع عبارات الحزب يتطابق مفهوم "الديمقراطية"، مع مفهومها الإسلامي "الشورى"، ولا يوجد تفصيل فيما يخص الهيكلة التنظيمية وأدوار أعضائها كما يلي: الهيئات الوطنية: أ- المؤتمر: هو أعلى هيئة سيدة في الحركة يتشكل من الأعضاء المنتخبين على مستوى القاعدة..، ونسبة من أعضاء البرلمان ومن رؤساء المجالس الشعبية الولائية والبلدية، يحددها مجلس الشورى الوطني، وعدد إضافي من ذوي السبق والكفاءة، لا يتجاوز عددهم 50 فردا، يقترحهم المكتب التنفيذي الوطني، فأعلى هيئة في المؤتمر لا يتم اختيار أعضائها المشاركين بطريقة ديمقراطية، بل يتم تعيينهم إما بالتحديد أو الاقتراح من طرف مجلس الشورى الوطني أو المكتب التنفيذي الوطني، ويعتبر مجلس الشورى الوطني هو أعلى هيئة للحركة بين مؤتمرين، مثلما هو الحال في اللجنة المركزية في حزب جبهة التحرير الوطني، ومجلس الشورى الولائي هيئة شورية على مستوى الولاية، وتتشكل من ممثلي البلديات والمؤسسات والكفاءات، وفق ما يحدده النظام الداخلي للحركة.

RCD: تتميز الحركة بهيكل تنظيمي داخل مؤسسة منظمة ذات طابع إداري، توظف مجموعة من الأفراد، يشتغلون بها، فما هي طبيعة هذا الشغل؟ ولماذا تعتبر العضوية في إطار الحزب شغلا، لأنها تكليف منوط بالأعضاء القيام به، حتى أنه يطلق على الأعضاء اسم مناضل، حيث يعتبر المؤتمر الهيئة العليا لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لقد جاءت تسميته مغايرة لتسمية الحزب الأصلية، يتم انتخاب مندوبي المؤتمر من قبل القاعدة الشعبية، إذا استدعى الأمر ينعقد هذا المجلس في دورة استثنائية بناء على طلب الرئيس أو الأغلبية البسيطة لأعضائه، هنا لا يشترط (3/2) من الأعضاء كما هو الحال عند الحزبين الآخرين، وهنا يمكن تسجيل أنه وحسب المادة (18) من القانون أن رأي

الأقلية تؤخذ بعين الاعتبار، هناك ملاحظة ملحة تستدعي التوقف عندها؛ وهي أنه قد عوضت كلمة "رئـيس" "بـرئيس الجمهورية" في المواد (21،22،23،24) على التوالي، لقد تكررت كلمة مسلحين (20 مرة) داخـل القـانون الأساسـي بمواده في مواضع مختلفة.

3.4. التحليلات المتعلقة بفئة "التطبيقات العلائقية":

FLN: سنحاول إدراج ما وافق الممارسة الديمقراطية في هذا المستوى حين الوقوف عند مواد تضم العناصـر السابقة الذكر، في الحقيقة لم يتم العثور على أي من النقاط السالفة الذكر، وكأن القانون الأساسي جاء خاليا من البث في القضايا المتعلقة بالمستوى العلائقي، لكن المادة 12 والمتعلقة بالحقوق استوقفتنا، وهي تنص في أحد بنودها على أنه من حق كل مناضل المشاركة في وضع برنامج الحزب وفي اتخاذ القرارات، ممارسة النقد بكل حرية داخل الأطر النظامية للحزب، التعبير عن آرائه وأفكاره في صحافة الحزب، انتخاب هيئات الحزب وفقا لمواد القـانون، الترشـح للمجـالس الشعبية المنتخبة المحلية والوطنية..، وهي مجرد كلمات ضمن جمل رسمية تشريعية تبقى قيد نصوص موادهـا حتـى يثبت الميدان ذلك.

MSP: نفس الملاحظات التي سبق الإشارة إليها ينطبق حالها هنا في المستوي العلائقي، فقد غـاب الحـديث أو حتى الإشارة إلى مختلف العلاقات المنظمة لتفاعلات الأعضاء في مختلف الهيئات، وهذا أمر مثير للتساؤلات بدوره.

RCD: لقد جاء الفصل الثامن تحت اسم "الناشط"، حددت فيه واجباته وحقوقه داخل الحزب منها؛ التعبير بحرية عن رأيه في هياكل الحزب بشأن جميع المسائل، تحدد العلاقة بين المسئولين المنتخبين وهياكل التجمع وفقا للقواعد، يتم إنشاء في المنطقة، لجنة إقليمية..، والأخطاء..، وأعضاء مكتب التنسيق التابع لمقر البلدية الإقليمية، باسـتثناء رئـيس المكتب الإقليمي، هي من مسؤولية اللجنة المختصة، الأخطاء التي يرتكبها أعضاء المجلس الوطني ورؤسـاء المكاتـب الإقليمية، هي من مسؤولية اللجنة الوطنية لفض النزاعات، فنجد هنا أن القانون الأساسي لحزب (RCD) قد أثيـر فـي المادة 65، وأن التفصيلات موجودة في النظام الداخلي للحزب، الذي سيتم تحليل مضمونه فيما يلي من تحليلات.

إن شح ما تم العثور عليه واختلاف التسميات في مواد القوانين الأساسية للأحزاب الثلاثة عينـة الدراسـة، وبشكل خاص النظام الداخلي، جعلت المقارنة صعبة وحساسة، لغياب عنصر التجانس بين الكلمات والعبـرات مـن جهة، وبين المؤشرات المعتمدة لتحليل المضمون من جهة أخرى؛ فالنظام الداخلي لـــFln ركـز علـى الأخطـاء والعقوبات ب 17 مادة، تليها طرق الترشح ب 5 مواد، ثم الاستحقاقات والمكافئات بـ 4 مواد، ثم الواجبات والحقوق بـ 3 مواد، وأخيرا قواعد العمل الحزبي بمادة واحدة. وأخذت تفصيلات العضوية الحيز الأكبر عنـد Msp بـــ 10 مواد. أما عند Rcd فركز على إدارة النزاعات بـ 16 مادة.

خلاصة عامة/ تفسير نتائج التحليل: كونت الباحثة صورة واضحة فيما يتعلق بمظاهر أزمة الممارسة الديمقراطية على مستوى النصوص، عند تحليل أشكال ومضامين القوانين الأساسية والنظام الداخلي للأحزاب عينة الدراسة؛ حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، حركة مجتمع السلم (MSP)، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطيـة (RCD)، حيـث وجدتها جوفاء، جافة، شحيحة في الحديث عن آليات تطبيق إجراءات تكريس الديمقراطية داخليا، ولكن السؤال كيـف؟ بقي يطرح نفسه بإلحاح في عدة مستويات من مستويات الأزمة الداخلية التي سبق وقسمنا فصول عناصر التحليل علـى أساسها، وبعد ملأ جداول تحليل المضمون على أساس وحدة الكلمة، ووحدة الجملة، توصل إلى استكمال رسم الصـورة التي صارت أعمق وأوضح، وصولا للإجابات عن تساؤلاتها في شقها الخاص بتحليل مضـمون نصـوص الأحـزاب السياسية عينة الدراسة، وعليه تم تقسيم التحليلات المتوصل إليها إلى نقاط محددة، والسعي إلى تجزئتها هنا يهدف إلـى

إبرازها بصورة أوضح، ومن جهة أخرى، يمكن القول أن مظاهر **الأزمة** تتبادل الأدوار في مختلف المستويات؛ الفكرية والتنظيمية والعلائقية، وقد تجسدت هذه المظاهر في النقاط الأساسية التالية:

- **غياب المرجعية الفكرية في الوثائق الداخلية (البعد الإيديولوجي-الفكري):** يشير تحليل النصوص التنظيمية للأحزاب السياسية عينة البحث لكل من (FLN) و(MSP) و(RCD) إلى افتقارها إلى مرجعيات فكرية وأيديولوجية واضحة حول مختلف البناءات التصورية والمرجعيات الفلسفية للحزب (قومي، علماني، إسلامي..)، حيث جاءت نصوصها غامضة، ومحيدة للمرجعية الفكرية، ومتشابهة شكلا ومضمونا في قضايا فكرية محددة كـ الديمقراطية، سيادة الشعب، البعد الوطني، الثورة التحريرية..، ولا تختلف إلا في استعمال بعض المصطلحات (كلمات) في سياقات مختلفة، تحيل والتي إلى عدة تأويلات في تحديد الطبيعة الفكرية للحزب. بالتالي يصعب تصنيف الحزب فكريا انطلاقا من التحليل الضمني للقوانين.

- **غموض اللوائح في الوثائق الداخلية، وإهمالها لتفصيلات الممارسة الديمقراطية (البعد التنظيمي)، والذي يظهر في ما يلي:** لقد جاءت النصوص التحليلية للنظام الداخلي لكل من (FLN) و(MSP) و(RCD) في صورة من الغموض واللبس، وربما جاء هذا بصورة متعمدة أحيانا أو عن قلة الوعي، وتواضع قدرات ومعارف صائغي تلك المواد أحيانا أخرى، حيث لا تساعد على معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين مختلف هيئات المستويات التنظيمية الرئيسية لأي حزب (القيادي-الوسيط-القاعدي)، فقد تشابهت هذه اللوائح في الحرص على توزيع المهام والوظائف في إطار الاختصاص بين المستويات الثلاثة السابقة.

الإيحاء بأن المؤتمر يمثل عادة الهيئة العليا، وهو صاحب السلطة الرئيسية، ومن ثم إخفاء حقيقة هيمنة المستوى القيادي، بل المتمثل في شخص أمين الحزب العام (يمكن هنا الرجوع إلى تحليلات "**روبرتو ميتشلز**"حول ديكتاتورية الاوليغارشية؛ حيث خلص في دراسته إلى تجميع السلطة في أيدي عدد محدود من الأشخاص يؤدي بشكل محتم إلى انتهاكات عديدة، ولا يترك مجالا للحديث عن الديمقراطية داخل الأحزاب، ودراسات كل من: "**اوكتافيو نيتو**" و"**غاري غوكس**" سنة 1997).

الغموض التام فيما يتصل بآليات صنع القرار الحزبي، وعدم التحديد الدقيق والمفصل لصلاحيات الكوادر القيادية الحزبية على اختلاف مستوياتها، مما يجعل الساحة شاغرة لرؤساء الأحزاب، كفرص لعب دور مركزي في عملية صنع القرار، وتقليص إمكانيات المشاركة المرنة لمختلف المستويات التنظيمية، فتقريبا لكلا المستويين الوطني والولائي بعض الفرص لممارسة بعض الصلاحيات التي تتجاوز مهام ووظائف الكوادر القيادية الوطنية والولائية، وقد يأتي هذا في أغلب الأحيان على حساب الكوادر القاعدية البلدية..، على الرغم من أن أعضاء المستوى القاعدي يعتبرون أكثر الأعضاء نشاطا على مستوى العمل الحزبي، خارج إطار حزبي في نطاق واسع إلى المجتمع ومع جميع فئاته. إضافة إلى غموض اللوائح الحزبية المتعلقة بطرق صنع القرار، فقد اتسمت صياغته بقدر كبير من الضبابية.

- **غياب معدلات دوران النخبة واستئثار القيادات بمواقع السلطة (البعد التنظيمي):** إن تشبث القيادات الحزبية بمناصبها لفترات طويلة جعل المد يطال بقية أعضاء النخبة الحزبية، وإن كان هذا بصورة أقل بالطبع (يمكن أن نستشهد برئيس حركة مجتمع السلم "محفوظ نحناح"، ورئيسة حزب العمال "لويزة حنون"، ورئيسا حزبي RCD وffs ..)، ويشير مثل هذا الأمر إلى أن مغادرة المواقع القيادية، يترتب بالأساس على الخلاف مع زعامة الحزب، وليس عن حدوث تحولات في اتجاهات الأعضاء، وكأن المناصب الحزبية بمواقعها، عطيات وهبات، لا يجوز حيازتها وتداولها من جانب أولئك الذين يحضون برضى الزعامة ومباركتها (تعتبر تجربة "عبد الله جاب الله "مثلا حيا عن هذا الانتقال

والاختلاف والصراع الحزبي؛ فمن حركة النهضة إلى حركة الإصلاح وصولا إلى جبهة العدالة والتنمية ...). وعليه فقد خلصت الدراسة في شقها الميداني الأول الذي يخص تحليل مضمون النصوص في المستوى العلائقي؛ إلى أن الأحزاب السياسية الجزائرية تشهد تواضعا شديدا في معدلات دوران النخبة في سائر المستويات القيادية بل غيابها أحيانا فيما يتعلق بمستويات القيادة العليا، في حين أن المستويات القاعدية، تبقى رهينة وحبيسة قاعدة الهرم التنظيمي، ولا تملك حق التطلع إلى المستويات الأعلى، إلا من كسب رضا ومباركة النخبة.

- **هامشية ثقافة الحوار، وعدم احترام الرأي والرأي الآخر (البعد العلائقي):** يؤخذ على الأحزاب السياسية افتقارها لمفردات الحوار الهادف البناء، واحترام الرأي والرأي الآخر، فهي لا تقيم وزنا لإمكانية تباين الآراء ومن ثم تعارضها، ولا تفتح مجالا للاختلاف، مقدمة عليها منطق الخلاف (تعتبر تجربة "عبد الحميد مهري" الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني مثلا واضحا عن تهميش الرأي المخالف فيما عرف بالانقلاب العلمي سنة 1996، وتأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي من المخالفين والمعارضين والمهمشين داخل الأفلان سنة 1997 وأزمة 1998..، وتباينت الآراء وعدم الاحترام سبب انقسام حركة النهضة سنة 1999، وانسحاب مجموعة قيادية مهمة من التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بسبب ديكتاتورية الرئيس سنة 2001، والأزمة التنظيمية لـ حمس 2005، وحزب العمال 2005، وأزمة الافافاس سنة 2003 و2012، إلى اليوم، وعند اقتراب الاستحقاقات الانتخابية الوطنية والمحلية تتفكك الأحزاب السياسية داخليا من القيادة إلى القاعدة، وتنشأ عنها أحزاب جديدة...)، فالطاعة والخضوع لا يتلاءمان مع الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الديمقراطية، والتي تقوم العلاقات فيه على حق الاختلاف والاتفاق كقواسم مشتركة بناء على القناعة الحرة غير المقيدة.

- **ضعف قنوات التجنيد (البعد العلائقي):** يتضمن مفهوم التجنيد السياسي كما عرفه "لستر سلغمان" (Lester G.Seligman) بأنّه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد" (عمرو هاشم ربيع، 2003: 15)، فعلى الرغم من أن قوانين الأحزاب قد نصت على الانتخاب كأسلوب لبنائها وتوزيع الأدوار داخلها، إلا أن مفردات التعيين والتزكية في مختلف المستويات التنظيمية هو السائد والمعتمد، وهذا إنما يعكس سيطرة رؤساء الأحزاب على كافة التشكيلات الحزبية وعلى عملية التجنيد فيه، بغض النظر على نصوص اللوائح الأساسية، ففي التحليلات المتعلقة بالمستوى التنظيمي يظهر مشكل التجنيد عند حركة مجتمع السلم في الانتداب للهيئات العليا، وغموض اللوائح التنظيمية للافلان يتيح للأمين العام حرية التصرف، أما التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فتبقى نصوصه الأكثر غموض حول طرق التجنيد.

بعد هذا التحليل يمكن القول؛ إن الديمقراطية مسار تجربة متواصل وتفاعل لمكونات المجتمع، وهي انعكاسات للحقائق الواقعية المجتمعية، لذالك كان تحديد مفهوم الديمقراطية داخل الحقل السياسي يخرجها من إطار المؤسسات والبنيات الهيكلية إلى حقل الممارسات المجسدة لها على أرض الواقع، فعمليا لا بد من تحديد ثلاث ضوابط موجهة لتقييم المسار الديمقراطي، تتجلى في النقاط التالية: أولا: مراعاة المناخ الخصوصي الذي تمارس فيه الديمقراطية، ثانيا: تحديد المنطلقات والمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، ثالث: حصر المؤشرات التي ستستخدم في قياس الممارسة الديمقراطية" (جورج طرابيشي، 1999: 21).

المراجع:

1. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، تركيا: دار الدعوة، ط2، 1989.
2. ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ج1، 2010.
3. أحمد بدر، الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، القاهرة: دار قوباء، 1998.
4. توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972.
5. جمال شحاته حبيب، الممارسة العامة؛منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2009.
6. جورج طرابيشي، الإيديولوجيا واستحالة الديمقراطية: في الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية الموقف والمخاوف المتبادلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999.
7. رشدي أحمد طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2008.
8. زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، القاهرة : دار النهضة، 1981.
9. عمرو هاشم ربيع وآخرون، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 2003.
10.محمود الخالدي، الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية، الجزائر: دار شركة شهاب للنشر والتوزيع، 1989.
11.مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، ط2، 1958.
12.مصطفى بخوش، "العنف والمجتمع"، الملتقى الدولي الأول: العنف السياسي وعلاقته بالتحول الديمقراطي. 10-9 مارس 2003، جامعة بسكرة، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
13.مصطفى محسن، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية، بيروت: المركز الثقافي العربي ، 1999.
14.يوسف أحمد كشاكش: الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، مصر: منشأة المعارف، 1997.
15.André Akoun et autres, Le Robert dictionnaire de Sociologie, France: édition du seuil, 1999.
16.Edgar Morin, Sociologie, Paris : Fayard, 1984.
17.Jean Charlot, Les parties Politiques, 2emeed, Paris: Armond Colin, 1971.
18.Larousse ; Dictionnaire de la langue française, lexis, Ed: LAROUSSE; 2009.
19.Madeleine Grawitz, Méthodes des Sciences Sociales, Paris, Précis Dalloz, 9e éd., 1993